صراع على النيل

نهر النيل العظيم سيتحول إلى شارع عظيم إذا استمرت عمليات ردم أجرى بنفس السرعة والحماسة اللتين تقوم بهما الآن قبل وبعد كوبرى «عباس بالجيزة» وليس هذا رأيى وحدى إنه رأى مهندسى الرى الذين يشرفون على جسور النيل وعلى مجراه. ويقولون إن ردم مجرى النيل يؤثر على الجسور وعلى المنشآت التى تقوم على جوانبه وعلى القاع أيضا.

عادل البلك

والحكاية من أولها أنى شاهدت سورا يبنى على جسر النيل عند كوبرى عباس بالجيزة. السور له باب والباب عليه لافتة تعلن: هنا يوجد نادى الجيزة الرياضى. وعندما عبرت هذا الباب لم أجد النيل. ولكنى رأيت أمامى مساحة ٥ أفدنة من الأرض التى بدأوا البناء فوقها. ثم بولدوزرات وعربات نقل كبيرة تحمل الأتربة والحجارة لتلقيها فى مجرى النيل فيختفى الماء ويتحول المجرى إلى أرض. ومع كل شبر يختفى من ماء النيل سمعتهم يقولون هنا سنقيم أكبر ناد رياضى واجتماعى عرفته مصر. وأصابنى الكثير من الذعر وأنا أفتح فمى وأصرخ: والنيل العظيم! قالوا سيكون هنا ملعب لكرة القدم وسنراعى فيه المساحة القانونية لهذه اللعبة الشعبية. وسنبنى سورا صيفية وكازينو وقاعات للاجتماعات وإقامة الأفراح والليالى الملاح.

عبر إلى الأبد

وقالوا إن صاحب هذه الفكرة هو أبو الخير عبر، وكان عضوا بمجلس الشعب ثم تحول إلى عضو بالمجلس المحلى، وله على المنطقة أيادٍ بيضاء وقد رأى أن الجيزة قد خلت من الأندية الرياضية بعد أن تحول نادى شركة مانوسيان. ونادى الشركة الشرقية للدخان إلى مخازن للسجائر. وأغلقت كلية الزراعة النادى الخاص بها فى وجه المواطنين وأصبح للطلبة فقط. ويحثوا عن مكان لإقامة النادى فلم يجدوا شبرا على أرض الجيزة يصلح ولم يجدوا مساحة معقولة تسمح بإقامة هذه المنشآت، فاتجه أبو الخير عبر بثاقب نظره إلى النيل، ولأن مساحة النيل فى هذه المنطقة واسعة، فلا معنى لأن تظل هذه المساحة بلا فائدة ومادمنا نحول الأراضى الزراعية إلى أراض للبناء، فيمكننا أيضا أن نبنى على الماء.

الجهود الذاتية

واجتمعوا مع شباب المحافظة وعرضوا الفكرة البراقة وحددوا المكان أمام مبنى شرطة الجيزة، شريط ضيق على النيل وفيه بعض عيام للإيواء المؤقت لمن تهدمت منازلهم فهى استراحة مؤقتة، وقد تم بناء بعض المساكن الشعبية فهم فانتقلوا إليها. وأصبح الشريط الضيق على الساحل حاليا. ولكنه لا يصلح لإقامة النادى الكبير واقترحوا فيما يبهم أن يردموا جزءا من النيل، كيف؟! قالوا: الجهود الذاتية. وهو تعبير اشتراكى معناه.. من كل حسب قدرته.

وتمت الاتصالات مع شركات المقاولات على مستوى المحافظة وخارجها ومع الشباب بكل قوته وعنفوانه، وظهرت الأتربة والحجارة ومخلفات الهدم تحمل على كل شىء ابتداء من المقاطف إلى سيارات النورى الكبيرة. وكان النيل العظيم هو الهدف والضحية.

إنهم يردمون النيل

ولو اقتصر الأمر على هذا النادى لكان هينا. ولكن إقامة المنشآت مستمرة، وردم النيل يهدد بردم المجرى نفسه. وعلى بعد خطوات من النادى تقوم فنانة قديرة بإقامة صبة خراسانية على مسافة ٥٠ مترا فى اتجاه الماء واللافتة تعلن عن قرب افتتاح معظم سياحى والسيارات الكبيرة تحمل التراب والدبش وتلقيه فى النيل. وإلى جوارها تحولت مياه النيل إلى مسرح عائم يتبع النقابة الجماهيرية وملحق به مكتبة عامة، وقالوا فى انبهار شديد إنها تضم ١٠٠٠ كتاب، وأنا أعرف واحدا من المثقفين فى مصر، وأعرف أن مكتبته الخاصة تضم ٦٠ ألف كتاب، ولكنى لم أجد قارئا واحدا فى هذه المكتبة العامة، وقالوا: المكان ضيق، وهناك فكرة للتوسع، فالنيل عريض فى هذا المكان! وعرفت بعد ذلك أن عددا كبيرا من الطلبات قدمت للحصول على جزء من النيل لإقامة مشروعات ترفيهية وسياحية وإقامة عوامات ومراس للسفن السياحية.

وسألت المهندس أنور حجازى الوكيل الأول لوزارة الرى قال: إنهم يضيقون مجرى النيل وهى مسألة فى منتهى الخطورة ونحن لم نصرح بإقامة هذه المنشآت ولا بردم النيل. ومع أن وزارة الرى هى المسئولة عن النيل والحفاظ على

مائه وسلامة جسوره فإن التعديات مستمرة. ونحن فى صراع مرير مع بعض جهات الحكم المحلى والأفراد لمنع هذه التعديات. والقانون صريح وتقول مواده :

١ – لا يجوز لجهات الإدارة المركزية أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة التى تعهد إليها وزارة الرى بالإشراف على أجزاء من الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف طبقا للمادة ٤ من قانون الرى والصرف رقم ٧٤ لسنة ٧١ أن تشغل تعرفتها أو ترخص من جانبها لاستغلال هذه الأملاك قبل الحصول على موافقة مسبقة من وزارة الرى، وذلك محافظة على سلامة الأعمال المقامة على مجارى الرى والصرف وحماية الجسور.

٢ – لا يجوز إعطاء أى ترخيص بإقامة منشآت أو أعمال على مساطيح النيل أو الجزر أو السواحل إلا بعد الحصول على موافقتنا.

٣ – فى جميع الحالات تقوم الإدارة العامة للرى بعمل المباحث الهندسية وتعد الاشتراطات الفنية الواجب اتباعها لاستغلال هذه الأملاك فى الأغراض التى ستخصص لها.

٤ – تقوم الجهات التى يعهد إليها بالإشراف وبعد حصولها على الموافقة المشار إليها فى المادة ١، ٢ وبالشروط الفنية المنصوص عليها بالمادة ٣ من هذا القرار بإصدار التراخيص اللازمة لاستغلال هذه الأملاك وتحصيل الإيجار الذى تحدده والجعل السنوى من المصرح له باستغلال هذه الأملاك.

المهندس أنور حجازى الوكيل الأول لوزارة الرى

المهندس على عزت وكيل وزارة الرى

● هذه السيارات العملاقة هى أدوات نقل النيل. ووقف أبو الخير عنبر يشرف على الماء الترب والدبش فى الماء

٥ – تقوم الجهة المرخص لها باستغلال هذه الأملاك وقبل البدء فى الاستغلال يدفع تأمين دائم يحدد بمعرفة الإدارة العامة للرى التى يدخل فى نطاقها الترخيص ويبق طرفها وذلك للإنفاق منه إذا لزم الأمر فى إصلاح وصيانة ما يتعرض للمنافع من تلف من جراء العمل المقام عليها و ذلك عند وقوع أية مخالفة للاشتراطات.

النيل للجميع

ويشرح المهندس أنور حجازى الوكيل الأول لوزارة الرى الموقف فيقول : خطورة الأمر هنا تكمن فى أن عمليات الحفر زادت بعد السد العالى . والمعنى أنه بعد بناء السد العالى أصبح ماء النيل رائقا لا يحمل معه الطمى فأصبح جريانه أسرع واصطدام الماء بالجسور أقوى . وقد أعطا أكثر من مرة أن مجرى النيل يتخذ الآن شكلا جديدا نتيجة للتغيرات التى طرأت على طبيعة الماء . وهذا المجرى لم يستقر بعد فهو فى حالة تكوين . وحتى يصل مجرى النيل إلى حالة الاستقرار التى لا تتم فى سنة أو اثنتين ، فإن علينا نحن بناة المنشآت على جسوره أى ندرس بعناية ظروف إقامة كل منشأة على حدة ثم نصرح بإقامتها ونحن لا نتعنت ، ولا نلعب دور التركى الذى جلس أمام الفلل يمنع ويمنح بلا سبب . نحن كوزارة للرى وكجهة فنية نعرف تماما طبيعة النيل فى هذه الظروف . ونعرف من خلال الدراسة العلمية أن بعض هذه المنشآت سيأكلها النيل بعد فترة زمنية معلومة . كما أن تضييق المجرى فى بعض الأماكن يزيد من حدة التحر فهو تضييق للمسافة الزمانية بين إقامة المنشأة وزوالها . ولهذا فإن القانون يمنع التصرف فى جسور النيل وخارجها حتى مسافة ٥٠ مترا حتى ولو كنت مالكا لهذه الأرض ، إلا بعد الرجوع الى وزارة الرى . والحصول على الترخيص النهائى . كما أنه لا يسمح بالبناء على جسور النيل بارتفاع أكثر من متر واحد حتى لا نحجب رؤية النيل للذين يسيرون على شاطئه . فالنيل ملك للجميع . كما أن مخلفات هذه المبانى والمنشآت ستذهب إلى النيل وهذا خطر وممنوع . وهنا يأتى دور وزارة الصحة . وهى قضية أخرى .

■ زحموا ٥ أفدنة من النيل فى الجيزة عند كوبرى عباس . وقالوا الجمهور الذائقة

النتائج محسوبة

وإذا كانت المحافظة ومجلس مدينة الجيزة يضعان أيديهما فى ماء النيل فإن الذى يضع يده فى النار هو المهندس على عزت وقبل وزارة الرى لشئون محافظة الجيزة ويقول : لقد وصل الأمر إلى أننا شكونا للشرطة وطالبنا بإزالة هذه التعديات لأنها تهدد مجرى النيل وجسوره . إن عملنا لا يرتكز على الخواطر ولا هو نوع من ضرب الرمل . ولكنها أبحاث علمية لها مقدمات مدروسة ونتائج محسوبة .

ويقول : مفروض أننا نحافظ على مجرى النيل وشواطئه وجسوره . والقانون صريح وهو ينص على أن وزارة الرى تشرف على الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف ومن ضمنها مجرى النيل وجسوره وتدخل فى مجرى النيل جميع الأراضى الواقعة بين الجسور ، ومع ذلك يجوز لوزارة الرى أن تعهد بالإشراف على أى جزء من هذه الأملاك إلى إحدى جهات الإدارة المركزية ، أو وحدات الإدارة المالية أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة ولا يجوز لهذه الجهات أن تقيم منشآت إلا بعد موافقة وزارة الرى . وهو قانون سارى المفعول حتى الآن ، ونحن نطبق هذا القانون فى حالة إصدار تراخيص لإشغالات الغرض منها الترفيه والتجميل فى واجهات المدن التى على النيل كالقاهرة والجيزة ، وفى نفس الوقت يتم التنسيق بين الرى والمحافظة المختصة مع وزارة السياحة على أساس أنه فى حالة ما إذا تقدم أحد الأفراد أو الشركات بأى طلب لشغل موقع على النيل فعليه أن يحضر موافقة المحافظة المختصة ووزارة السياحة على إقامة المشروع . وبعدها يدرس الرى الموقع من النواحى الفنية وظروف وجوده خارج أو داخل خطوط التهذيب المقررة لمجرى النيل من الجهتين . ومع خط منسوب المياه للمنشآت وهذه الخطوط للترسيب لكل موقع على حدة ، فإذا تبين للرى أن الموقع يصلح أو يبعد عن هذه الخطوط فإن الرى يوافق على الترخيص بإقامة المنشآت ، ويضع لذلك شروطا فنية ويحدد تأمينا مناسبا يدفعه صاحب المشروع يحفظ بالأمانات على ذمة عدم مخالفة صاحب المشروع للشروط التى وضعتها وزارة الرى ووقع عليها .

الترخيص .. بعد الدراسة

ولكن يحدث أحيانا أن بعض الأهالى أو الأفراد أو المستثمرين يطلبون إقامة العوامات أو الوحدات العائمة ، وعندما يتقدم أحدهم إلى وحدة الملاحة النهرية الداخلية وتدرس صلاحية الوحدة للعوم فى النيل تقوم بالترخيص له بذلك مع الترخيص بمرسى بجوار شاطئ النيل ، فيشعر صاحب المشروع أن هذا ترخيص نهائى من الدولة فى هذا الشأن . ولكن الرى يقوم باتخاذ الاجراءات القانونية طبقا لقانون الرى.

وهناك فعلا بعض المشروعات التى أقيمت من مدة طويلة بترخيص من المحافظة . والرى يدرسها من ناحية الصلاحية . ولكن أصحاب هذه المشروعات أقاموها قبل حصولهم على الترخيص النهائى ، عشرات الأمثلة فى القاهرة الكبرى ولدينا كشف طويل يضم أكثر من ٣٠٠ طلب لإقامة منشآت على النيل ، بعضها بدأ فى البناء فعلا وفى ردم الماء بدون الموافقة النهائية لوزارة الرى ، وفى محافظة الجيزة موافقات بالجملة على إقامة هذه المشروعات تضم أسماء : الأتوبيس النهرى والإنقاذ النهرى ومأخذ المياه وكازينوهات لأمينة نور الدين ومها صبرى وعايدة عبد الحميد وأمين سراج ونوأد ومطاعم كثيرة وإقامة مراس على النيل لسباحات المسافات الطويلة ، ومعهد للفنادق وللباخرة السياحية « أسوان » قدمه مدير شركة حاتى للسياحة رؤوف بطرس غالى وأيضا للسلع الغذائية .

ومن هنا فإن جهات إصدار التراخيص تتعدد ولكن العبرة بالتصريح النهائى الذى تقرره وزارة الرى ، أما فى وزارة الرى فهم يقولون إن واجهة مدينة الجيزة على النيل أصبحت مشغولة تماما لم يبق إلا أماكن متفرقة فى حلوان والمنيب ومنيل شيحا . وبعض المناطق خارج المدينة .

● ● ●

وهذا الصراع ليس بين وزارة الرى ومحافظة الجيزة فقط وليس صراعا على النيل وحده . ولكنه صراع يهدد مبدأ دستوريا هاما هو فصل السلطات واختصاصات كل سلطة . وحتى يتم التوفيق والتنسيق بين هذه الأجهزة المتصارعة نرجو ألا يتم ردم النيل.

وحتى لو تم هذا فيجب ألا ننسى أن نضع لافتة كبيرة تقول : النيل كان مجرى من هنا .